

الشمول المالي و دوره في الحد من الفقر - دراسة تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج-

Financial Inclusion and its Role in Reducing Poverty The Experience of Saudi Arabia as a Model

يخلف سمية¹، بن خدة اميرة²

¹ جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، soumia.ykhlef@univ-tlemcen.dz

² جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، Amira.benkhedda@univ-tlemcen.dz

تاريخ النشر: 2026/07/09

تاريخ القبول: 2026/06/04

تاريخ الاستلام: 2026/04/23

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل دور الشمول المالي في الحد من الفقر من خلال دراسة تجربة المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال معرفة واقع الشمول المالي في السعودية و تحليل أهم السياسات والمبادرات التي أطلقتها المملكة في إطار رؤية السعودية 2030 بهدف توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية .

توصلت الدراسة إلى أن السعودية حققت تقدماً ملحوظاً في مؤشرات الشمول المالي، حيث ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات المالية بين البالغين بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب التوسع في استخدام المدفوعات الرقمية وتطوير البنية التحتية المالية. كما ساهمت العديد من المبادرات والبرامج في تحسين فرص الحصول على التمويل وتعزيز النشاط الاقتصادي للفئات محدودة الدخل، كما تشير النتائج إلى أن تعزيز الشمول المالي ساهم في تحسين مستوى المعيشة وتقليص مظاهر الإقصاء المالي، إضافة إلى دعم خلق فرص العمل وتحسين القدرة الإنتاجية للأفراد، مما يعزز الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كلمات مفتاحية : الشمول المالي، الفقر، التنمية الاقتصادية، المملكة العربية السعودية.

تصنيفات JEL : G21,O16 ,I32,O10.O15,O53

Abstract:

This study aims to analyze the role of financial inclusion in reducing poverty by examining the experience of the Kingdom of Saudi Arabia, This is achieved by exploring the concept of financial inclusion in Saudi Arabia and analyzing the key policies and initiatives launched under Saudi Vision 2030 to expand access to formal financial services.

The study finds that Saudi Arabia has made significant progress in financial inclusion indicators, with a substantial increase in the percentage of adults owning financial accounts in recent years, alongside the expansion of digital payment usage and the development of financial infrastructure. Moreover, numerous initiatives and programs have contributed to improving access to finance and enhancing economic activity among low-income groups. The results also indicate that strengthening financial inclusion has helped improve living standards, reduce financial exclusion, support job creation, and enhance individuals' productivity, thereby reinforcing efforts to reduce poverty and achieve sustainable economic development

Keywords: Financial Inclusion, Poverty Reduction, Economic Development, Saudi Arabia

JEL Classification Codes : G21,O16 ,I32,O10.O15,O53

1. مقدمة:

يعد الفقر من أبرز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه مختلف دول العالم، لما له من انعكاسات سلبية على مسار التنمية والاستقرار الاجتماعي، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي. وفي هذا السياق، يبرز مفهوم الشمول المالي كأحد الآليات الحديثة التي تعتمدها الدول من أجل تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المهمشة ومحدودة الدخل، من خلال تمكينها من الوصول إلى مختلف الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بطريقة ميسرة وبتكلفة مناسبة. وينظر إلى الشمول المالي اليوم باعتباره أداة فعالة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، لما له من دور في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الادخار، وتسهيل الحصول على التمويل، فضلاً عن تعزيز الاستقلالية الاقتصادية للأفراد. وقد سعت العديد من الدول إلى تبني سياسات واستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي من بينها المملكة العربية السعودية التي أولت اهتماماً متزايداً بهذا المجال ضمن برامجها التنموية، لا سيما في إطار رؤية السعودية 2030، حيث تم إطلاق العديد من المبادرات الهادفة إلى توسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية ودعم الفئات ذات الدخل المحدود.

1.1 اشكالية الدراسة :

من خلال ما سبق تبرز معالم إشكالية دراستنا من خلال السؤال الرئيسي التالي :

كيف يمكن للشمول المالي ان يساعد في الحد من الفقر في السعودية المملكة العربية ؟

2.1 فرضيات الدراسة :

من اجل الإجابة على إشكالية الدراسة نقوم بوضع الفرضية التالية:

- يمكن للشمول المالي ان يساهم في الحد من الفقر في السعودية .

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الشمول المالي و إبراز ،و تحليل واقع الشمول المالي في السعودية ، بالإضافة الى توضيح مختلفات الفاعليات و المبادرات التي قامت بها المملكة من اجل تعزيز الشمول المالي و كيف تساهم في الحد من الفقر .

4.1 منهجية الدراسة :

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم و أهمية الشمول المالي و دوره في الحد من الفقر ، و كذلك تم توظيف المنهج التحليلي في استقراء مختلف مؤشرات الشمول المالي في السعودية و تحليلها و تم الاعتماد في هذا التحليل على التقارير الرسمية الصادرة من بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي.

5.1 الدراسات السابقة :

- دراسة (محمد السيد يوسف احمد قمر 2024) تحت عنوان : " واقع و تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004-2022 " تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع وتحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية في الفترة 2004-2022 و ذلك من خلال استخدام المنهج الاستقرائي -الاستنباطي، فقد تبين أنه يمكن للشمول المالي تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من خلال قنوات عدة تتمثل في تطوير قدرات الوصول إلى الخدمات المالية المقدمة مثل وجود شبكة متطورة للصراف الآلي وفروع البنوك ومقدمي الخدمات المالية. بالإضافة إلى وجود تطور في مستوى جودة الخدمات المالية عبر قنوات مثل الهاتف المحمول واستخدام الانترنت، والذي وصل إلى قرابة 100%. كما يوجد اهتمام كبير لصانعي السياسة المصرفية في الاقتصاد السعودي بالتكنولوجيا المالية ، حيث من المتوقع أن يصل عدد المستخدمين إلى 47.62 مليون مستخدم بحلول عام 2027 في سوق المدفوعات الرقمية. وفي المقابل، بينت الدراسة وجود عدد من التحديات التي تواجه تطور الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وأهمها فخ النفط وتغوله على الاقتصاد، وهيمنة القطاع المصرفي على القطاع المالي السعودي، ضعف مستويات الحرية الاقتصادية، انخفاض نسبة الادخار لدى الأسر، وضعف مستوى التعليم المالي في المملكة (قمر، 2024، صفحة 397).

- دراسة (علاء صبحي و مصطفى صالح عمريه 2023) بعنوان " تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 - 2020 " هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 - 2020 ، و قد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لغرض تحقيق أهداف الدراسة ، حيث تم إجراء اختبار الانحدار بطريقة المربعات الصغرى

OLS

وبطريقة اللحظات العامة (GMM) ، حيث تم جمع البيانات عن طريق البيانات المالية والتقارير السنوية للبيانات التي تصدرها البنوك بشكل سنوي في الفترة ما بين 2010 - 2020، و عليه فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد أثر معنوي سلبي للشمول المالي من خلال عدد الحسابات المصرفية وأجمالي الودائع ونسبة التضخم على النمو الاقتصادي، كما تبين وجود أثر معنوي سلبي لمتغير التسهيلات المصرفية على نسبة الفقر (عمريه، 2023، صفحة 91).

- دراسة (بوطرفة رشيد ، صغير عماد 2020) تحت عنوان : " واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطوره " تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أهم الدول التي تسعى إلى تعزيز وتطوير قطاعها المالي في ظل برنامج تطوير القطاع المالي ورؤية المملكة 2030، حيث تم التطرق أولاً إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالشمول المالي، ومن ثم الوضع الحالي للشمول المالي بالمملكة والوقوف على أهم التحديات التي تعيق تحقيق الشمولية المالية والتي من خلالها يمكن إيجاد آليات لتطوير القطاع المالي السعودي وذلك باعتماد برنامج لتطوير القطاع المالي يمس مختلف القطاعات التي بإمكانها تعزيز الشمول المالي، و قد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، أن النظام المالي في المملكة العربية السعودية يتمتع بدرجة جيدة من التطور بوجه عام، برغم أن استخدام التمويل بالأسهم والسندات محدود للغاية بينما المحال متاح لزيادة الشمول المالي (عماد، 2020، صفحة 26) .

2. الإطار النظري للشمول المالي:

نشأ مفهوم الشمول المالي كاستجابة للحاجة الملحة لتوسيع وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية لجميع شرائح المجتمع، ففي السابق كانت الخدمات المالية تقتصر غالبًا على الفئات ذات الدخل العالي والمجتمعات الحضرية مما أدى إلى استبعاد العديد من الأفراد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية لتلك الخدمات، أما مع تطور المعرفة والوعي بأهمية الحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدأت المؤسسات الدولية والحكومات في تشجيع توفير خدمات مالية شاملة تلبي احتياجات الجميع بما في ذلك الذين يعيشون في المناطق الريفية والمهمشة.

1.2 مفهوم الشمول المالي:

لقي مصطلح الشمول المالي اهتماما كبيرا من قبل المؤسسات الدولية حيث انه قد تردد في أدبياتها بكثرة بالإضافة إلى ظهوره في أبحاث الكثير من المختصين الماليين و باحثين على حد سواء، مما أدى إلى ظهور عدة مفاهيم له تصب مجملها في إطار واحد، و للشمول المالي العديد من التعريفات، ومن أبرزها نجد تعريف كل من :

المجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI حيث يعرف الشمول المالي على أنه : "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة (سمير عبد الله وآخرون، 2016، صفحة 25) ، و حسب صندوق النقد العربي: فيعتمد مفهوم الشمول المالي على تيسير وصول الخدمات المالية لكافة المواطنين والقدرة على الاستفادة منها من خلال تشجيعهم على إدارة أموالهم ومدخراتهم، إلى جانب الحصول على تسهيلات ائتمانية وكذا التأمين ضد الحوادث غير المتوقعة ويشمل العوامل أو السمات التالية (بوعافية، 2018، صفحة 90) :

- الاهتمام بأكبر عدد من الفقراء ومحدودي الدخل.
- وصول الأفراد إلى المشروعات الصغيرة، المتوسطة والمتناهية الصغر.

- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار و الائتمان و التأمين.
- الاهتمام بتحقيق المصلحة الكبرى والتي تتعلق بخلق فرص عمل، تحقيق النمو الاقتصادي، مجابهة الفقر، تحسين توزيع الدخل، مع اهتمام أكبر لحقوق المرأة.
- فمن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأنه بالرغم من تعددها إلا أن كلها تصبوا في مفهوم واحد ألا وهو أن الشمول المالي يتمثل في توفير الخدمات المصرفية و المالية بتكاليف معقولة و مقبولة و ذات جودة عالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت افراد او مؤسسات و ذلك من خلال القنوات المالية الرسمية.

2.2 أهمية الشمول المالي :

- أهمية الشمول المالي تظهر في مجموعة متنوعة من الجوانب والفوائد التي تشكل تأثيرًا إيجابيًا على الأفراد والمجتمعات والاقتصاد بشكل عام، و في هذا السياق سنستعرض بعض النقاط التي تبرز أهمية الشمول المالي على النحو التالي (العبيدي، 2020، صفحة 32):
- يعد الشمول المالي احد الأسباب الرئيسة التي تستطيع الدول عبر أنظمتها المالية من النهوض بواقع اقتصادياتها وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي و اجتماعي ولا يمكن أن يتحقق هذه الاستقرار دون تفعيل دور القطاع المصرفي .
 - توسيع قاعدة الاقتصاد الرسمي وتقليص دور الاقتصاد غير الرسمي من خلال توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك مما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي .
 - الشمول المالي هو نظام فعال لمكافحة غسيل الأموال و تمويل الإرهاب بمعنى انه كلما زاد عدد الأفراد المتعاملين مع النظام المالي الرسمي فانه يؤدي الى زيادة الكفاءة و الفعالية لنظم مكافحة غسيل الأموال و مكافحة الإرهاب ، و هذا ما يزيد بدوره من نزاهة القطاع المالي و تدعيم مكافحة الجرائم المالية (مطر، 2020، صفحة 43) .

- يعتبر الشمول المالي وسيلة هامة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دوره في الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية، اللذان يمثلان عنصران رئيسيان في عملية التنمية المستدامة . حيث يساعد الشمول المالي على تحقيق عدة أهداف من بين الأهداف السبعة عشر الطموحة للتنمية المستدامة، التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030 ، على سبيل المثال يساهم الشمول المالي من خلال تعزيز النفاذ إلى الخدمات المالية كالتمويل والادخار والتأمين) إلى الحد من الفقر والجوع وعدم المساواة لاسيما بين الجنسين، وتحسين فرص الحصول على العمل، بالإضافة تعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز لرفاه الاجتماعي كم سبق و قد ذكر (عبيد، 2019، صفحة 06) ؛

- يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية.

- يعمل الشمول المالي على تعزيز الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل تمكين المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل الفجوة بين الجنسين و نشر الثقافة المالية ، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها ، و يضاف إلى ما تقدم الانعكاسات الايجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشي.

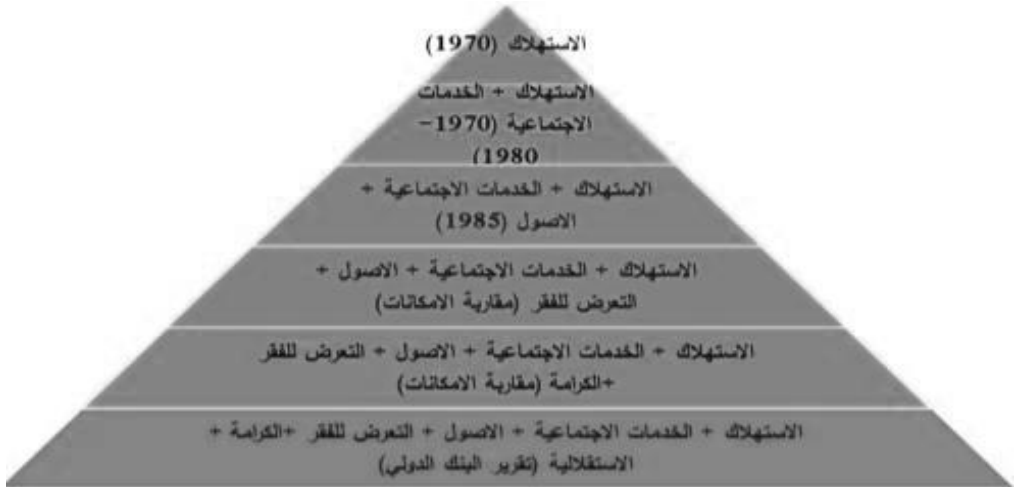
3.2 دور الشمول المالي في الحد الفقر :

ان ظاهرة الفقر تحدد الملامح العامة لأي اقتصاد من اقتصاديات الدول ، وهي ظاهرة لا يمكن تجاهلها من قبل أي دولة سواء كانت متقدمة أو متخلفة ، كما تعتبر ظاهرة مألوفة كونها ظاهرة اقتصادية

و اجتماعية لجميع الشعوب و الحضارات و المجتمعات و عبر جميع العصور. ولم يتفق الباحثون حتى الآن على تحديد تعريف موحد لهذه الظاهرة نظرا للتباين في الأفكار والمعتقدات الفلسفية والايديولوجيات من جهة، ولتعدد الجوانب والأبعاد المتداخلة لهذه الظاهرة من جهة ثانية ، و ارتباطها بنظريات التنمية من جهة أخرى فهذه العوامل أدت إلى صعوبة ضبط تعريف موحد لظاهرة الفقر .

فقد عرف هذا المفهوم تطوراً عبر الزمن فبعدها كان ينحصر مفهومه في الحرمان من الاستهلاك أصبح يحمل عدة أبعاد كالكرامة و الوصول إلى الخدمات الاجتماعية و الاستقلالية (مرزق، 2020، صفحة 58). و الشكل التالي يبين مراحل تطور مفهوم الفقر عبر الزمن .

الشكل رقم (1) : تطور مفهوم الفقر



المصدر : يونسي و مرزاق 2020 ، ص 58 .

كما يعرف الفقر كذلك على انه ليس فقط بانعدام المال لكن أيضا في عدم إمكانية النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية التي تسمح للفقراء باستخدام المال المتاح لهم لتحسين حياتهم (حسينة، 2021، صفحة 98) .

و عليه تحتاج الأسر في الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء ذات الدخل المنخفض إلى أدوات فعالة وبأسعار معقولة لتوفير الأموال واقتراضها ودفع وتلقي المدفوعات وإدارة المخاطر، وفي السنوات

الأخيرة ازداد الوصول إلى الخدمات المالية بفضل التوسع في التمويل الرقمي وجهود مقدمي الخدمات والحكومات للوصول إلى البنوك الغير المقيدة، ومع نمو الشمول المالي و زيادة تعزيزه يجب أن نضمن أن الأدوات المتاحة للفقراء فعالة في تجنبهم الاستبعاد المالي و مساعدتهم على إدارة أموالهم وتنميتها ، ومن بين سياسات الشمول المالي الفعالة التي تجنب الفقراء الاستبعاد المالي هي سياسة الهوية المالية التي تساعد في الاستغلال الأمثل لمختلف عمليات الائتمان (لخضر، 2019، صفحة 113).

و قد وجدت العديد من الدراسات بالفعل أدلة تجريبية على ان الشمول المالي يعود بالفائدة على الفقراء كتجربة محمد يونس عند تأسيس بنك جرامين في بنغلاديش و الذي قد اهتم بتقديم قروض متناهية الصغر للفقراء دون ضمانات او شروط مالية ، فهذه التجربة قد برهنت على تأثير الشمول المالي في التخفيف من الفقر وذلك من خلال توفير راس المال للفقراء ،بالإضافة الى دراسة Churchill & Marisetty (2019) و التي درست مستويات الفقر في الهند، من خلال استخدام استبيان يقارب حوالي 45000 أسرة هندية، حيث توصلت الى أن الشمول المالي له تأثير قوي في الحد من الفقر، و تتسق هذه النتيجة عبر مقاييس الفقر المختلفة المستخدمة والطرق البديلة لقياس الشمول المالي، كما تدعم هذه النتائج أهمية الشمول المالي وضرورة الترويج له عبر البلدان (Churchill, 2020, p. 1777 . بالإضافة الى دراسة Lasme & Makoto (2020) ، والتي كانت في بوركينافاسو حول واستخدام الأموال عبر الهاتف المحمول على الرفاهية في البلد و تحليل آثار الشمول المالي و التي توصلت الى ان للشمول المالي دور في التخفيف من حدة الفقر، والأهم من ذلك يوضح هذا التحليل أنه بمجرد وصول الأفراد إلى الخدمات المالية من خلال استخدام النقود عبر الهاتف المحمول تصبح هذه التأثيرات الإيجابية على التخفيف من حدة الفقر أكثر أهمية (Lasme Mathieu N'dri, 2020, p. 120). و كذلك دراسة (Javier Álvarez-2021 Gamboa and al التي هدفت الى البحث في تأثير الشمول المالي على الفقر متعدد الأبعاد في مقاطعات الإكوادور ، و التي توصلت الى أن لشمول المالي تأثير إيجابي ومعنوي في التقليل من مستويات الفقر (JavierÁlvarez-Gambo, 2021, p. 102).

يمكن القول ان العديد من التجارب و الدراسات اجمعت على الآثار الايجابية الذي يعكسه الشمول المالي على التقليل من معدلات الفقر وذلك من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من المجتمع من جهة أخرى مثل المرأة والشباب والتركيز على وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر للخدمات المالية بإدماجها في القطاع المالي الرسمي من خلال تقديم المنتجات والخدمات المالية المناسبة لها ، فعل سبيل المثال توفير خدمة الادخار يساعد الاسر على زيادة قدرتهم على مواجهة الصدمات المالية و تنظيم الاستهلاك ، وحياسة الاصول الانتاجية ، و الاستثمار في راس المال البشري ، وهذا الامر من شأنه ان يساعد في تقليل من نسبة الفقر .

و حسب تقارير البنك الدولي فهناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون بأقل من 1.90 دولار يومياً، فضلاً عن ان فرص حصولهم على الخدمات المالية تكاد تكون منعدمة، مما يجعل من الصعب عليهم تسير حياتهم الاقتصادية ، وتشير قاعدة البيانات العالمية (Findex 2017) ، إلى أن من بين 66% من البالغين الأثرياء في جميع دول العالم 60% منهم يملكون حسابات رسمية مصرفية، في حين أن الـ 54% من البالغين الفقراء، 40% منهم ليس لهم حسابات مصرفية، بهذه الفجوة تعكس جيداً عدم وصول الخدمات المالية التي من شأنها أن تخلق ما يسمى بدوامة الفقر.

و عليه يعتبر الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وزيادة الرخاء، فهو يسهل توفير الخدمات المالية في أمور الحياة اليومية، ويساعد العائلات والشركات على التخطيط لكل شيء من أجل الأهداف طويلة الأجل إلى حالات الطوارئ غير المتوقعة وبوصفهم أصحاب حسابات، يمكن أن يستخدم الناس خدمات مالية أخرى كالائتمان والتأمين من أجل بدء الأعمال التجارية وتوسيعها والاستثمار في التعليم أو الصحة مع إدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية هذا ما يمكنهم من تحسين حياتهم بشكل عام (الدولي، 2019، صفحة 34).

اذن ما يمكننا استنتاجه ان الشمول المالي يساعد في التقليل من مستويات الفقر من خلال السماح للفئة الفقيرة بالحصول على الخدمات المالية مثل الودائع، القروض والمدخرات فضلاً عن تسهيل

الاستثمارات والرقابة المالية مما يساعدهم على التحكم في حياتهم المالية ، و زيادة على ذلك فالشمول المالي قادر أيضاً على تسهيل تطوير القطاع المالي من خلال جعل جميع المعاملات أكثر مرونة وأماناً وأرخص إلى جانب كفاءة أفضل.

3. الشمول المالي في السعودية :

حظي مفهوم الشمول المالي في المملكة العربية السعودية باهتمام كبير ضمن إطار رؤية السعودية 2030، التي تسعى إلى تعزيز الشفافية المالية، وتقليل الاعتماد على النقد، ودعم الابتكار في القطاع المالي، حيث قد أسهمت هذه الجهود في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية والرقمية، و هذا ما يعزز الإدماج الاقتصادي ويساهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.

1.3 واقع الشمول المالي في السعودية :

يشهد الشمول المالي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة حيث تم اتخاذ عدة إجراءات لتعزيز الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية للجميع . و قد تم توفير خدمات المصرفية الإلكترونية والتطبيقات المصرفية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية و تعزيز البنية التحتية للشمول المالي من خلال توسيع شبكة الفروع المصرفية وتقديم خدمات المصرفية الإسلامية والتأمين والتمويل الصغير للأفراد والشركات . وحسب الإحصاءات العالمية فالمملكة العربية السعودية تسجل ارقام عالية في مستويات الشمول المالي مقارنة بالدول العربية الأخرى ففي هذا الجزء سوف نشير إلى مختلف أرقام التي تعكس واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية من خلال بعض المؤشرات الجزئية كنسبة ملكية الحسابات و الاقتراض و حسابات الادخار و غيرها التي سجلت في تقارير المؤشر العالمي للشمول المالي للسنوات الممتدة من 2011 إلى 2024 .

الجدول رقم 01: المؤشرات الجزئية للشمول المالي في المملكة العربية السعودية

2024	2021	2017	2014	2011	المؤشرات
79%	74%	72%	69%	46%	نسبة ملكية الحسابات المالية الرسمية للبالغين
-	32%	21%	17%	02%	نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية
42%	36%	14%	16%	17%	نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية
-	42%	36%	-	-	نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية
-	25%	16%	12%	17%	نسبة الأشخاص الذين يمتلكون بطاقة الائتمان

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة المؤشر العالمي الشمول المالي

من الجدول (1) يتضح لنا ان بيانات Global Findex تشير الى ارتفاع نسبة امتلاك الحسابات المالية في المملكة من 46.4% سنة 2011 إلى حوالي 79% سنة 2024، وهو ما يعكس نجاح السياسات المالية والرقمية في إدماج شرائح واسعة من المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي، خاصة الفئات منخفضة الدخل، مما يعزز فرص الوصول إلى التمويل، ويدعم جهود الحد من الفقر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، اما فيما يخص نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية فقد شهد هذا المؤشر ارتفاع واضح حيث أصبح يقدر بـ 42% في سنة 2024 بعدما كان 36% في سنة 2021 و هذا ما يفسر بان الافراد اصبحوا يعززون على البنوك من اجل ادخار امواله في مختلف المؤسسات المالية الرسمية بسبب نشر الوعي المالي و التعريف بالمنتجات البنكية و الاعتماد كذلك على الخدمات المصرفية الإسلامية التي تصدرها المؤسسات النقدية في المملكة، فحين ان نسبة المقترضين في المؤسسات المالية السعودية تعد منخفضة مقارنة مع بقية الدول العربية عامة و دول مجلس التعاون الخليجي خاصة ، فقد سجلت نسبة الاقتراض في 2011 بـ 2% لترتفع في 2017 إلى 21% ثم قفزت النسبة إلى 32% في سنة 2021 و

هو ما يعكس تحسين الوصول الى الائتمان الرسمي و تطوير القطاع المالي في المملكة و يرتبط هذا التحسن بسياسات تعزيز الشمول المالي و توسع الخدمات المالية الرقمية وزيادة التمويل الاستهلاكي بالإضافة الى برامج التمويل العقاري ضمن رؤية السعودية 2030، كما يمكننا القول ان نسب امتلاك الافراد لبطاقات الائتمان من اجل القيام بتعاملاتهم النقدية تعرف ارتفاعا واضحا عبر السنوات حيث ارتفعت من نسبة 17% في سنة 2011 الى نسبة 25 % في سنة 2021 و يمكن ان نرجع تفسير هذا الارتفاع الى ان واقع النشاط التجاري يعرف ازدهارا في المملكة بفضل التجارة الالكترونية الأمر الذي يزيد من استعمال البطاقات خلال عملية التسديد و استحواذ المدفوعات الالكترونية على العمليات المنفذة في السعودية ،اما فيما يخص نسبة الافراد الذين يستخدمون الهاتف النقال و الانترنت من اجل الوصول الى حساباتهم فقد قدرت ب 36% في 2017 لترتفع في 2021 و تصبح تقدر ب 42 % و هذا الارتفاع راجع الى انتشار الخدمات الرقمية التي تسمح للأفراد الوصول الى حساباتهم من مكان تواجدهم دون الزامية التنقل الى البنوك فقط عن طريق تطبيقات تكون في هواتفهم النقالة و تستخدم من خلال شبكة الانترنت .

2.3 فعاليات ومبادرات تعزيز الشمول المالي المملكة العربية السعودية :

تسعى السعودية جاهدة إلى تعزيز الشمول المالي بين مواطنيها ودعم الاقتصاد المحلي من خلال عدة مبادرات و من بينها:

- برنامج "إيجاد": هو برنامج يهدف إلى دعم الأفراد والأسر ذات الدخل المحدود من خلال تقديم منتجات مالية وخدمات مصرفية تتماشى مع احتياجاتهم. يشمل البرنامج تقديم القروض والتمويل للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة.

- التحول الرقمي في القطاع المالي: تعمل الحكومة السعودية على تعزيز البنية التحتية الرقمية وتوفير الخدمات المالية عبر الإنترنت والهواتف الذكية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أكبر وأكثر فاعلية.

- **تعزيز التمويل الصغير والمتوسط** : تطلق الحكومة مبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والتدريب لتعزيز نمو القطاع الخاص.

- **تعزيز التعليم المالي** : تقوم السعودية بتنفيذ برامج توعية مالية للمواطنين بهدف زيادة الوعي المالي وتعليمهم كيفية إدارة أموالهم بشكل فعال.

- **تطوير البنية التحتية المالية** : تهدف السعودية إلى تطوير البنية التحتية المالية بما في ذلك شبكات الدفع الإلكتروني وخدمات البنوك عبر الإنترنت لتسهيل إجراء المعاملات المالية بشكل أكثر سهولة وسرعة.

- **تعزيز التمويل الصغير والمتوسط** : تطلق الحكومة مبادرات لدعم رواد الأعمال والشركات الناشئة من خلال توفير التمويل والدعم الفني والتدريب لتعزيز نمو القطاع الخاص.

و هذه المبادرات تعكس التزام السعودية بتعزيز الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها، و تتجسد هذه الفعاليات من خلال الاستراتيجيات التالية :

● **الهيئة النقدية في المملكة العربية السعودية** التي تعمل على تشجيع الشمول المالي حيث يعد أحد الأهداف الرئيسية **لبرنامج تنمية القطاع المالي**، و يسعى البرنامج إلى مساعدة الناس و المؤسسات للوصول إلى المنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى إدراجها في النظام المالي لضمان حصولهم على معاملة عادلة . فالهيئة النقدية تهدف إلى زيادة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة الناتج المحلي الإجمالي من 20% إلى 35% زيادة التمويل المقدم من خلال تمويل الكيانات إلى 20% بحلول عام 2030 وزيادة عدد البالغين من حساب البنك إلى 90% خلال هذا العام (زهور، 2023).

● **مبادرات** قام بها المركزي السعودي الفترة الممتدة من سنة 2018 الى 2021 حيث تم اطلاق **مبادرة فنتك السعودية** بالشراكة مع هيئة السوق المالية في أبريل 2018 كخطوة تحفيزية لتطوير مجال التقنية المالية في المملكة العربية السعودية وتعزيز دوره في التنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية، تعمل على دعم تطوير البنية التحتية اللازمة لنمو مجال التكنولوجيا المالية وبناء القدرات والمواهب

التي تتطلبها شركات التكنولوجيا المالية ودعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية في كل مرحلة من مراحل تطوّرهم فينتك السعودية.

- في جانفي 2021 تم اطلاق مشروع المصرفية المفتوحة open Banking التي تعتبر ابتكارا تقنيا يمكن العملاء من مشاركة بيناتهم بأمان مع طرف ثالث المتمثل في شركات التكنولوجيا المالية و تطوير تطبيقات مالية جديدة و تحسين الوصول الى الخدمات البنكية ، وذلك بهدف دعم جهود تطوير قطاعات المملكة المالية، بما يتماشى مع رؤية 2030 وبرنامج القطاع المالي وزيادة التنافسية و تقليل العوائق امام دخول المشاركين الجدد الى السوق و بالتالي رفع كفاءة القطاع المصرفي و تعزيز الشمول المالي.

- في جويلية 2023 تم توقيع مذكرة تفاهم بين منصة الدفع الاول في العالم Iris Guard و التي تعمل بتقنية القرحة (Iris) مع المزود الرائد للخدمات الرقمية الحكومية " علم " من اجل استكشاف التعاون عبر مختلف المشاريع بما في ذلك توزيع المساعدات الانسانية و مدفوعات الحماية الاجتماعية للمواطنين عبر تقنية التعرف على قرحة العين، فالانضمام إلى حل الدفع القوي Iris Guard Eye Pay Network والبنية المبتكرة عبر الأقسام لنظام "علم سهل" التي تهدف إلى المساعدة في توفير نظام تقديم مساعدة مالية أكثر قوة وموثوقية، مما يوفر شفافية وكفاءة أكبر للجميع. وهذا ما سوف يفيد المواطنين السعوديين وغيرها من الدول والمستفيدين الخارجيين الذي تدعمهم المنطقة ، و من بين الأهداف الرئيسية لهذا التطوير نجده يمثل طريقا آمنا ومناسبا للوصول إلى الاستحقاقات الشخصية دون الحاجة إلى أي وثائق أخرى، واستخدام قرحة العين لإثبات الحياة بمقاييس حيوية دقيقة بنسبة 100%، و هذا كله من شأنه ان يعزز الشمول المالي.

● أعلنت ماستركارد عن توقيع مذكرة تفاهم مع مبادرة "فتك السعودية" على هامش فعاليات معرض "سيملس السعودية 2023"، وتشكل هذه الاتفاقية خطوة أخرى مهمة على صعيد جهود الشركة لبناء اقتصاد رقمي شامل وتعزيز روح ريادة الأعمال في المملكة، من خلال دعم نمو وتقدّم قطاع التقنية

المالية في المملكة العربية السعودية، وبموجب مذكرة التفاهم سيتعاون الطرفان من أجل توفير بيئة مواتية لنمو قطاع التقنية المالية الناشئ في المملكة وتمكينه من تحقيق مزيد من التقدم وإطلاق إمكاناته الكاملة بما يتوافق مع أهداف رؤية المملكة 2030، والجهود المستمرة لدعم ازدهار قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف هذه الشراكة كذلك الى تسهيل التعاون البناء ودعم قطاع التقنية المالية المتنامي في المملكة، من خلال تسريع التحول الرقمي وتمكين الكيانات المحلية والعاملة في السعودية من دخول السوق بشكل أسرع (سمية، 2024).

● تعزز المملكة الشمول المالي بتجاوز المتوسط العربي للهوية الرقمية وذلك من خلال اطلاق العديد من المبادرات للتطوير البنية التحتية التي تعتمد على مشاريع الهوية الرقمية بهدف احداث ثورة في النماذج الاقتصادية الحالية .

● عمل مصرف الراجحي على تعزيز الشمول المالي من خلالعدة برامج و مناهج مبتكرة نذكر منها (الراجحي، 2023):

- تجهيز جميع الفروع لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحديث أجهزة الصراف الآلي بإدخال تقنيات مثل المساعدة الصوتية ولغة الإشارة لدعم المكفوفين وضعاف البصر والصم وضعاف السمع، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية. كما تخصص غالبية فروع المصرف مواقف سيارات لذوي الإعاقة مع تهيئة جميع الفروع لتقديم خدماتها لهذه الفئة.

- إطلاق تطبيق "مصرف الراجحي" الجديد للهواتف الذكية، حيث قد صمم التطبيق ليكون نظاماً مالياً متكاملًا يوفر الحلول المصرفية والمالية المبتكرة بسرعة ومرونة فائقة وبما يتناسب مع جميع شرائح العملاء من الأفراد والشركات.

- إقامة شركة " امكان للتمويل " و هي الشركة المتخصصة في مجال التقنية المالية و التي تهتم بالاحتياجات الائتمانية المحددة للمستهلكين بما يفوق حدود قابلية المخاطر المعتمدة من قبل المصرف، مما أسهم في تعزيز الشمول المالي وتسهيل إمكانية الوصول إلى التمويل متناهي الصغر .

● وعملت كذلك مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، على رفع مستوى الشمول المالي في المملكة كأحد أهدافها الاستراتيجية التي تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال إتاحة وصول الأفراد والمنشآت إلى الخدمات والمنتجات المالية المرخصة وإدماجهم في النظام المالي الرسمي وضمان حماية العملاء والإشراف على عدالة التعاملات وشفافيتها بين الأطراف المتعاملة، وتولي "ساما" أهمية كبرى لتعزيز الشمول المالي في المملكة بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية. ومن أبرز الجهود المبذولة في سبيل ذلك:

- إصدار القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية التي تسمح للبنوك باستخدام وكلاء مؤهلين لتقديم الخدمات المالية بالنيابة عنها في المناطق التي لا تتوفر فيها تغطية بنكية أو التي تعاني شحاً في توافر الخدمات المصرفية، وذلك بهدف تنويع قنوات الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها بيسر وسهولة لأفراد المجتمع وخصوصاً الأفراد الذين لا يتعاملون مع المصارف.

- إصدار "ساما" التعرفة البنكية التي حددت رسوم الخدمات البنكية والحد الأعلى للرسوم والعمولات التي يحق للمصارف تطبيقها عند تقديم الخدمات والمنتجات، إضافة إلى منع اشتراط رسوم مالية أو إيداع مبالغ مالية لفتح الحسابات المصرفية وذلك لتشجيع الأفراد على فتح الحسابات والاستفادة من المزايا الناتجة عن ذلك .

- أطلقت أيضاً بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) لفهم وتقييم أثر التقنيات الجديدة في سوق الخدمات المالية في المملكة بما يسمح للشركات المحلية والعالمية التي ترغب في اختبار الحلول الرقمية الجديدة بالدخول في بيئة فعلية بغية اطلاقها في المملكة مستقبلاً .

تساهم هذه المبادرات في تعزيز مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية وتساعد المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتها الابتكارية بضوابط مخففة؛ مما سيعكس أثراً إيجابياً على القطاع المالي في تحسين وتسهيل إجراءات التعاملات المالية وخفض التكاليف وتعزيز الشمول المالي. وكان من أبرز مخرجات هذه البيئة إتاحة فتح الحساب

المصرفي إلكترونياً دون الحاجة إلى زيارة فروع المصارف وإتاحة استخدام المحافظ الرقمية التي تمكن العملاء من تنفيذ العمليات المالية عبر الهاتف المحمول. وتؤكد المؤسسة بهذه المناسبة أهمية تعزيز مستوى الشمول المالي في المملكة لدوره الفاعل في تعزيز الاستقرار المالي وتنوع النظام المالي ولما له من دور في دعم فرص النمو الاقتصادي وأنها ستواصل جهودها في سبيل تحقيق ذلك بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

3.3 دور الشمول المالي في الحد من الفقر في السعودية:

لقد شكّل تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية أحد المراكز الأساسية للسياسات التنموية الرامية إلى تقليص مستويات الفقر وتحقيق الإدماج الاقتصادي، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية المرتبطة بتنفيذ رؤية السعودية 2030. وقد انعكس التوسع في استخدام الخدمات المالية الرسمية على تحسين الظروف المعيشية للفئات محدودة الدخل من خلال عدة قنوات اقتصادية واجتماعية يمكن تحليلها على النحو التالي :

- **تحسين الوصول إلى التمويل للفئات محدودة الدخل:** فقد ساهمت سياسات الشمول المالي في تمكين شرائح واسعة من المجتمع من فتح حسابات مصرفية والاستفادة من خدمات التمويل الرسمية حيث تبين ان حوالي 38% من سكان المملكة دخلوا الى المنظومة المالي خلال العشرة سنوات الاخيرة ، كما انه قد ارتفعت نسبة امتلاك الحسابات المالية بشكل ملحوظ خلال السنوات الأخيرة و اصبحت تقارب 80 % ، وهو ما أتاح للأفراد محدودي الدخل إمكانية الحصول على القروض والمنتجات التمويلية بشروط ميسرة .وقد لعب بنك التنمية الاجتماعية دوراً محورياً في هذا المجال من خلال توفير التمويل متناهي الصغر دون فوائد، مما مكّن العديد من الأسر ذات الدخل المحدود من إنشاء مشاريع صغيرة مدرة للدخل وتحسين أوضاعها الاقتصادية.

- **دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص العمل :** أدى توسيع نطاق الخدمات المالية إلى دعم ريادة الأعمال وتعزيز نشاط المشاريع الصغيرة والمتوسطة، خاصة عبر مبادرات مثل برنامج كفالة الذي ساهم في تسهيل حصول رواد الأعمال على التمويل اللازم لتأسيس مشاريعهم الخاصة . حيث قد

تم تسجيل ان بنك التنمية الاجتماعية قد قدم تمويلات تقارب 120 مليار ريال لدعم نحو 180 ألف مشروع واستفاد من خدماته أكثر من 2.7 مليون مواطن، و هذا ما سهم في خلق فرص عمل خلق فرص عمل جديدة، والحد من معدلات البطالة، و زيادة دخل الأفراد والأسر مما ساهم في تحسين مستويات الدخل الفردي .

- **التحول نحو المدفوعات الرقمية وتقليص الإقصاء المالي:** ساهم التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكتروني، من خلال أنظمة الدفع الرقمية الحديثة في تسهيل المعاملات المالية وتقليل الاعتماد على النقد، خاصة في المناطق الريفية والنائية. وقد مكّن هذا التحول الفئات غير المتعاملة مع البنوك سابقاً من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية و هذا ما أدى الى تقليص الفجوة المالية وتعزيز الإدماج الاقتصادي.

- **نشر الثقافة المالية وتعزيز الادخار:** ساهمت برامج التوعية المالية، مثل برنامج زود الادخاري، في تعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد محدودي الدخل، وتحفيزهم على الادخار وإدارة مواردهم المالية بكفاءة. وقد انعكس ذلك على تحسين قدرتهم على مواجهة الصدمات الاقتصادية وتقليل احتمالية الوقوع في دائرة الفقر.

و في الاخير يمكن القول ان الشمول المالي يساعد في الحد من الفقر في السعودية من خلال تمكين الأفراد من استخدام الخدمات المالية الرسمية و دعم المشروعات الصغيرة وخلق فرص العمل بالإضافة الى تسهيل المدفوعات الرقمية والوصول إلى الخدمات المالية.

4. خاتمة:

في ضوء ما سبق، يتضح أن الشمول المالي أصبح أحد الأدوات الأساسية التي تعتمدها الدول لتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي والحد من الفقر، وذلك من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها في تحسين أوضاعهم المعيشية. وقد أظهرت

التجربة التي قدمتها المملكة العربية السعودية أن تبني سياسات فعالة لتعزيز الشمول المالي يمكن أن يساهم بشكل ملموس في تحسين مستوى المعيشة وتقليص مظاهر الإقصاء المالي، خاصة لدى الفئات محدودة الدخل .

فمن خلال البرامج والمبادرات التي أُطلقت في إطار رؤية السعودية 2030، فقد تم العمل على توسيع نطاق الخدمات المالية، وتعزيز استخدام التقنيات الرقمية في المعاملات المالية، إلى جانب دعم التمويل الموجه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما ساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستويات الدخل للأفراد. كما ساعدت برامج الدعم النقدي والتحويلات الحكومية الرقمية في تعزيز الحماية الاجتماعية وضمان وصول المساعدات المالية إلى مستحقيها بكفاءة وشفافية .

وعليه، يمكن القول إن تجربة المملكة العربية السعودية في مجال الشمول المالي تمثل نموذجاً مهماً يبرز الدور الحيوي للسياسات المالية والتكنولوجية في تحقيق الإدماج الاقتصادي والحد من الفقر.

ومع ذلك فإن تعزيز هذه الجهود يتطلب الاستمرار في تطوير البنية التحتية المالية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد، وتوسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، كما يمكن للدول النامية الاستفادة من هذه التجربة من خلال تبني سياسات مشابهة تراعي خصوصياتها الاقتصادية والاجتماعية، بما يساهم في تحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة. وتوصي الدراسة بضرورة مواصلة تطوير البنية التحتية المالية الرقمية وتعزيز الثقافة المالية لدى الأفراد، بما يضمن توسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية وتحقيق تنمية أكثر شمولاً واستدامة .

5. قائمة المراجع:

المؤلفات: الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الناشر، بلد النشر.
- المشهداني نجم عبد الرحمن ، العبيدي سامي زينة، (2020)، الشمول المالي و فاعليته في تعبئة السيولة للقطاع المصرفي ،دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان.

- نعمة نغم حسين ، مطر احمد نوري حسين. (2020). الشمول المالي متطلبات التطبيق و مؤشرات القياس ، الطبعة الاولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان - الأردن .
- الأطروحات:** الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للباحث(ة)، (سنة النشر)، عنوان الأطروحة، القسم، الكلية، الجامعة، البلد.
- حسينة دومة، (2021)، العلاقة بين الاشتغال المالي و التنمية الاقتصادية دراسة نظرية و قياسية للجزائر و دول مختارة. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. عين تموشنت، الجزائر.
- سمية يخلف، (2024)، الشمول المالي و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي لفترة 2004-2020، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تلمسان ، الجزائر.

المقالات:

- دحماني رشيدة ، بلطرش زهور، (2023)، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وفاق تطويرة دراسة لرؤية المملكة العربية السعودية، مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، 04(01)، 634.
- صورية شني، السعيد بن لخضر، (2019)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، 04(01)، 113.
- علاء صبحي الرزية ، مصطفى صالح عمرية، (2023)، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010 -2020، مجلة جامعة الملك عبد العزيز : الاقتصاد و الادارة ، 37(02)، 91-122.
- مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية، (2018)، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، (العدد 09، المحرر)، مجلة الاقتصاد و التنمية البشري، 90-105.
- مصطفى يونسى ، سعد مرزق، (2020)، تحليل ظاهرة الفقر في الجزائر و اساليب الحد منها - دراسة تحليلية ، مجلة دراسات اقتصادية، 18(01)، 58.
- بوطرفة رشيد ، صغير عماد، (2020)، واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطوره. مجلة دراسات كتقدمة في المالية و المحاسبة، 03(01)، 26-35.
- محمد السيد يوسف احمد قمر. (2024)، واقع و تحديات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004-2022، روح القوانين ، 36 (1)، 397-493

- Churchill, S. A. (2020). *Financial inclusion and poverty: a tale of forty-five thousand households*. *Applied Economics*, 52(16), 1777-1788.

- Lasme Mathieu N'dri, M. K. (2020). *Financial inclusion, mobile money, and individual welfare: The case of Burkina Faso. Telecommunications Policy*, 44(03), 120.
- Pablo Cabrera-Baron, Hugo Jácome-Estrella JavierÁlvarez-Gambo .
(2021)*Financial inclusion and multidimensional poverty in Ecuador: A spatial approach .World Development Perspective*.102 ،(02)22 ،